برعاية وحضور رئيس الوزراء

# الإعلان عن تأسيس غرفة التجارة الدولية في فلسطين

***مصطفى: تأسيس غرفة التجارة الدولية في فلسطين يعزز حضور الاقتصاد الوطني في الأسواق العالمية *نعمل على تنويع الأسواق والشراكات وزيادة القدرة على التصدير وجذب الاستثمار *نعمل على خمسة مسارات متوازية لتعزيز صمود الاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال *مشاريع استراتيجية في الطاقة والتحول الرقمي والصحة والصناعات تفتح المجال أمام استثمارات القطاع الخاص *إعادة إعمار غزة يجب أن تعيد تشغيل الاقتصاد والأسواق وسلاسل الإنتاج إلى جانب البنية التحتية *ندير الأزمة القائمة بكل ما تفرضه من تحديات، وفي الوقت نفسه نبني اقتصاد المستقبل، ونهيئ مؤسسات الدولة لمرحلة أكثر استقرارا ونموا**

**رام الله- الحياة الجديدة-** برعاية وحضور رئيس الوزراء محمد مصطفى، أعلن عن تأسيس غرفة التجارة الدولية في فلسطين، خلال فعالية نظمها اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، وذلك أمس الأربعاء في رام الله، بحضور رئيس اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية عبده حمزة إدريس، والأمين العام لغرفة التجارة الدولية جون دنتون عبر رسالة مسجلة، ونائب الأمين العام لشؤون الشبكة في غرفة التجارة الدولية جوليان قسوم، والممثل الخاص للمدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني جاكو سيليريس، وعدد من الوزراء وممثلي المؤسسات والقطاع الخاص.

وأكد رئيس الوزراء أن تأسيس غرفة التجارة الدولية في فلسطين يشكل خطوة مهمة لتعزيز حضور الاقتصاد الوطني في الأسواق العالمية، وفتح آفاق جديدة أمام القطاع الخاص الفلسطيني للوصول إلى شبكات الأعمال الدولية، وتوسيع فرص التجارة والاستثمار والتصدير، والاستفادة من الخبرات والمعايير والممارسات الدولية.

وقال مصطفى: «أهمية تأسيس الغرفة تتجاوز بعدها المؤسسي، باعتبارها أداة لتوسيع الخيارات الاقتصادية وتنويع الأسواق والشراكات، وزيادة القدرة على التصدير وجذب الاستثمار ونقل التكنولوجيا والخبرات، مشدداً على أن الانفتاح على العالم يجب أن يترافق مع بناء اقتصاد فلسطيني أكثر اعتماداً على الإنتاج المحلي وأكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية».

وأكد رئيس الوزراء أن تأسيس الغرفة يأتي في سياق أوسع من الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لبناء اقتصاد وطني أكثر صموداً، ومؤسسات أكثر كفاءة، وبيئة تشريعية وتنظيمية مواكبة للتحولات العالمية، مشدداً على أن الحكومة، رغم إدارتها للأزمة الراهنة، تواصل في الوقت ذاته بناء اقتصاد المستقبل وتهيئة مؤسسات الدولة والقطاع الخاص لمرحلة أكثر استقراراً ونمواً.

وأوضح مصطفى أن الحكومة تعمل على خمسة مسارات متوازية تشمل تعزيز إدارة المالية العامة، وتطويق آثار العلاقة الاقتصادية غير المتوازنة مع الجانب الإسرائيلي، وترسيخ سيادة القانون وتحسين بيئة الأعمال، وتنفيذ محفظة من المشاريع التنموية الاستراتيجية، إلى جانب خارطة طريق للعمل الحكومي في قطاع غزة.

وأكد رئيس الوزراء أن الحكومة تكثف من برامجها وعملها على توسيع قاعدة الإنتاج المحلي ودعم المنتج الوطني، وتقليل مواطن الضعف الناتجة عن الاعتماد على مسارات اقتصادية محدودة، بالتوازي مع زيادة الانفتاح على الأسواق العالمية، فيما تواصل إصلاح البيئة التشريعية والقانونية، والتحول الرقمي، وتسريع تسوية الأراضي وتسجيلها، وتطوير تشريعات الاستثمار والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأشار مصطفى إلى إطلاق محفظة من المشاريع التنموية الاستراتيجية في قطاعات الطاقة، والتحول الرقمي، والخدمات الصحية، والصناعات الغذائية والإنشائية، بما يتيح مشاركة القطاع الخاص في التمويل والتنفيذ والتشغيل، ويعزز الإنتاج والاستثمار والتصدير وفرص العمل.

وشدد رئيس الوزراء على أن الحكومة تدير الأزمة القائمة بكل ما تفرضه من تحديات، وفي الوقت نفسه نبني اقتصاد المستقبل، ونهيئ مؤسسات الدولة لمرحلة أكثر استقراراً ونموا، قائلا: كل مؤسسة نطورها اليوم هي لبنة في دولة الغد، وكل تشريع نحدثه هو استثمار في المستقبل، وكل مشروع تنموي ننفذه هو جزء من صمود شعبنا واستقلال قراره».

وعلى صعيد الجهود المبذولة في قطاع غزة، أوضح مصطفى بأن برامج الحكومة التنفيذية وشركائها في القطاع تقوم على مسارات متوازية تشمل استمرار تقديم الخدمات، والتخطيط للتعافي وإعادة الإعمار، وحشد التمويل، والاستعداد لاستعادة الحكومة مسؤولياتها وولايتها كاملة في القطاع، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من دولة فلسطين. مشددا على أن إعادة الإعمار يجب أن تشمل، إلى جانب البنية التحتية والمساكن، إعادة تشغيل المنشآت والأسواق وسلاسل التوريد والإنتاج، وخلق فرص العمل وإعادة بناء اقتصاد أكثر قدرة على الصمود.

وأكد مصطفى أن مسار البناء لن يتوقف رغم الظروف الاستثنائية، مشيراً إلى إنجاز تشريعات وإصلاحات مالية ومؤسسية، وتنفيذ مشاريع استراتيجية، ووضع خطة واضحة للتعافي المبكر في غزة وحشد الموارد الدولية لها، وقال: «لم نسمح للظروف الاستثنائية بأن توقف العمل على توفير متطلبات المرحلة المقبلة».

وثمّن رئيس الوزراء جهود اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، وجميع الشركاء الذين أسهموا في تأسيس غرفة التجارة الدولية في دولة فلسطين، مؤكداً أهمية دور القطاع الخاص في حماية الاقتصاد الوطني وتعزيز صمود شعبنا وبناء مستقبل الدولة.

من جانبه أكد إدريس أن تأسيس غرفة التجارة الدولية في فلسطين، التي تمتد شبكتها إلى أكثر من 170 دولة وتضم لجاناً وطنية في أكثر من 95 دولة ونحو 45 مليون عضو، يشكل منصة عالمية لتعزيز حضور القطاع الخاص الفلسطيني وصوته في صياغة القواعد والمعايير المنظمة للتجارة والاستثمار عبر الحدود.

وأوضح أن الغرفة ستتيح للشركات والمؤسسات الفلسطينية الوصول إلى أدوات موثوقة للتجارة وتسوية المنازعات وبناء القدرات والمعرفة بقواعد التجارة الدولية، والمشاركة في اللجان المتخصصة والنقاشات الدولية، والاستفادة من المنصات الرقمية التي تساعد المصدرين على فهم متطلبات الأسواق والوصول إليها.

وأضاف إدريس أن غرفة التجارة الدولية – فلسطين ستوفر إطاراً وطنياً لتطوير برامج تستجيب لاحتياجات القطاع الخاص، وتوسيع علاقاته مع اللجان الوطنية والشركات والشركاء حول العالم، بما يعزز فرص الوصول إلى الأسواق ويفتح آفاقاً جديدة للشركات الفلسطينية، ويقيم جسوراً أكثر فاعلية مع أصحاب الأعمال الفلسطينيين في الشتات، مشيراً إلى أن هذا الإنجاز جاء بدعم رسمي ووطني وفي إطار رؤية لتوسيع الآفاق الاقتصادية لقطاع الأعمال الفلسطيني وتعزيز تكامله مع الأسواق الإقليمية والدولية.

بدوره، قال دنتون، إن مهمة الغرفة تكتسب أهمية خاصة في ظل التحديات الاستثنائية التي تواجه الشركات، مؤكداً التزام الغرفة بدعم إنشاء غرفة تجارة دولية في فلسطين، وتعزيز المؤسسات والمعايير والشراكات الدولية التي تمكّن الشركات الفلسطينية من التجارة والاستثمار وخلق فرص العمل، معرباً عن تقديره لكل من أسهم في الوصول إلى هذه المرحلة.

ودعا دنتون كبار ممثلي القطاع الخاص الفلسطيني إلى التعاون في استكمال مسيرة تأسيس غرفة التجارة الدولية في فلسطين، بما يعكس اتساع وتنوع مجتمع الأعمال الفلسطيني، مشجعاً الشركات والمؤسسات التجارية الوطنية على الإسهام بخبراتها وقياداتها في هذا المسعى، بما في ذلك الترشح لعضوية مجلس إدارة غرفة التجارة الدولية في فلسطين.

في السياق أكد سيليريس أن إنشاء اللجنة الوطنية لغرفة التجارة الدولية في فلسطين يمثل خطوة مهمة لربط غرفة التجارة والصناعة والزراعة الفلسطينية بشبكة عالمية، ويفتح بوابة دائمة أمام الشركات الفلسطينية إلى الاقتصاد العالمي، بما يربطها بالمؤسسات والأسواق والمستثمرين والمعايير الدولية وخدمات الأعمال في أكثر من 170 دولة.

وأشار إلى أن المبادرة بقيادة فلسطينية وملك للقطاع الخاص الفلسطيني، معرباً عن سعادته بمشاركة الحكومة والقطاع الخاص والشركاء والجهات المانحة الدولية في دعمها، مؤكداً الاستعداد لمواصلة تقديم الدعم لإنجاحها.

وتضمن برنامج الفعالية عرضاً حول غرفة التجارة الدولية عالمياً ومسار تأسيسها في فلسطين، إلى جانب التعريف بمبادرة السوق الموحد لمنظمة التعاون الإسلامي ومبادرة PalConnect، واختُتمت الفعالية بجلسة للتواصل وبناء العلاقات.

---

في بيان له لمناسبة اليوم العالمي للشباب

# جهاز الإحصاء: 1.2 مليون شاب وشابة في فلسطين يشكلون 21 ٪ من السكان

**رام الله- الحياة الجديدة-** أفاد الجهاز المركزي للإحصاء بأن عدد الشباب في الفئة العمرية (18–29 سنة) يبلغ نحو 1.2 مليون شاب وشابة، يشكلون ما نسبته 21 ٪ من إجمالي السكان في فلسطين، بواقع ٪22 في الضفة و٪21 في قطاع غزة.

وأضاف لمناسبة اليوم العالمي للشباب، بأن عدد الشباب في الضفة 731,764، مقابل نحو 444 ألفاً في قطاع غزة في نهاية العام 2025.

ولفت إلى أن التقديرات السكانية تشير إلى أن عدد السكان الفلسطينيين المقيمين في دولة فلسطين بلغ حوالي 5.56 مليون نسمة نهاية العام 2025، منهم 3.43 مليون نسمة في الضفة بنسبة ٪61.7، و2.13 مليون نسمة في قطاع غزة بنسبة ٪38.3.

وأشارت التقديرات إلى استمرار نمو أعداد الشباب في الضفة خلال العقود المقبلة، إذ من المتوقع أن يرتفع عددهم من 731,764 شاباً وشابة العام 2025 إلى أكثر من 1,034,209 شباباً وشابات بحلول العام 2050.

وتابع الإحصاء: تعكس هذه المؤشرات أهمية تبني سياسات وطنية تستثمر في الشباب باعتبارهم القوة المحركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توفير بيئة آمنة، وتعزيز فرص التعليم والتدريب، ودعم المبادرات الريادية، وتوسيع فرص المشاركة الاقتصادية والاجتماعية.

وبيّن «الإحصاء»، إلى أنه على الرغم من أن فئة الشباب تمثل أحد أهم مقومات التنمية الفلسطينية، فإنها كانت من أكثر الفئات تضرراً جراء العدوان الإسرائيلي المستمر منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023.

ففي قطاع غزة، استشهد أكثر من 73,386 مواطنا حتى تاريخ 11/08/2026، وشكل الشباب نحو ٪24 من إجمالي الشهداء، بواقع ٪26 من الذكور، و٪22 من الإناث. كما بلغ عدد الشهداء في الضفة 1,183 شهيداً، منهم ٪71 دون سن الثلاثين. ولم تقتصر آثار العدوان على الخسائر البشرية، بل امتدت لتشمل النزوح القسري، وفقدان المساكن، وتعطل التعليم، وانخفاض فرص العمل، وارتفاع مستويات الضغوط النفسية والاجتماعية، الأمر الذي جعل الشباب الفلسطيني يواجه تحديات غير مسبوقة تمس حقه في الحياة والكرامة والأمن.

وأكد «الإحصاء»، أنه على الرغم من الظروف الصعبة التي يعيشها الشباب الفلسطيني، فإنهم يمتلكون قدرات كبيرة على الابتكار والإبداع والصمود، الأمر الذي يجعل الاستثمار في هذه الفئة خياراً استراتيجياً لضمان تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز قدرة المجتمع الفلسطيني على التعافي وإعادة البناء.

**الشباب الفلسطيني شريك في التنمية والتحول الرقمي**

وتشير نتائج مسح القوى العاملة للربع الأول من العام 2026 إلى أن ٪97.7 من الشباب في الفئة العمرية (18–29 سنة) في الضفة يستخدمون الإنترنت من أي مكان، حيث بلغت النسبة ٪97.0 بين الذكور، و98.5 ٪ بين الإناث، الأمر الذي يعكس الانتشار الواسع لاستخدام الإنترنت بين الشباب الفلسطيني.

كما أظهرت البيانات أن ٪96.8 من الشباب يمتلكون هواتف نقالة، بواقع 97.1 ٪ بين الإناث، و٪96.4 بين الذكور، فيما بلغت نسبة امتلاك الهواتف الذكية 96.7 ٪، بواقع 97.1 ٪ بين الإناث، و96.4 ٪ بين الذكور.

وتنسجم هذه المؤشرات مع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الخامس المتعلق بتعزيز استخدام التكنولوجيا لتمكين المرأة (b.1.5)، والهدف السابع عشر المتعلق بتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار (17.8.1).

وعلى الرغم من هذا المستوى المرتفع من الوصول إلى التكنولوجيا، فإن تحقيق المشاركة الفاعلة يتطلب تحويل الاستخدام الواسع للتكنولوجيا إلى فرص حقيقية للإبداع والابتكار وريادة الأعمال والعمل عن بُعد، بما يعزز دور الشباب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتيح لهم الإسهام بصورة أكبر في بناء مستقبل فلسطين.

**البطالة ما زالت التحدي الأكبر أمام الشباب الفلسطيني**

وبلغ معدل البطالة بين الشباب المشاركين في القوى العاملة (15–29 سنة) خلال العام 2025 نحو ٪85.5 في قطاع غزة، مقابل ٪37.3 في الضفة، بما يعكس التأثير الكبير للظروف الاقتصادية والإنسانية على فرص التشغيل، وبخاصة في قطاع غزة.

كما سجلت الشابات أعلى معدلات البطالة في كل من الضفة وقطاع غزة، حيث بلغت ٪46.5 في الضفة، و94.0 ٪ في قطاع غزة، مقارنة بـ ٪34.8 بين الذكور في الضفة، و٪81.3 في قطاع غزة. وتبرز هذه المؤشرات استمرار الفجوة بين الجنسين، حيث تواجه الشابات تحديات أكبر في الوصول إلى فرص العمل.

وعلى مستوى المؤهل العلمي، بلغ معدل البطالة بين الشباب الخريجين من التخصصات الأكاديمية 42.5 ٪، مقابل ٪29.8 بين خريجي التدريب المهني، وهو ما يشير إلى أن خريجي التعليم والتدريب المهني يتمتعون بفرص أفضل نسبياً للاندماج في سوق العمل.

كما سجلت الإناث أعلى معدلات البطالة بين خريجي التخصصات الأكاديمية، حيث بلغت ٪52.7 مقارنة بـ ٪30.2 بين الذكور، فيما بلغت نسبة البطالة بين خريجات التدريب المهني ٪35.0، مقابل ٪28.9 بين الذكور.

وأشار إلى «الإحصاء» إلى أن هذه النتائج تؤكد الحاجة إلى إعادة مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، وتعزيز التعليم والتدريب المهني والتقني، وإرشاد الطلبة نحو التخصصات المطلوبة، إلى جانب تبني سياسات اقتصادية أكثر فاعلية لخلق فرص عمل مستدامة، ودعم المشاريع الريادية، وتمكين الشابات اقتصادياً، بما يسهم في استثمار رأس المال البشري الفلسطيني، والحد من الفجوة بين الجنسين.

**الاستثمار في الشباب رغم التحديات**

وتشير بيانات العام 2025 إلى أنه من بين كل 100 شاب وشابة في الفئة العمرية (18–29 سنة) في الضفة، هناك 19 شاباً وشابة حاصلون على درجة البكالوريوس فأعلى، مع استمرار تفوق الشابات في التحصيل العلمي، حيث بلغت النسبة 25 شابة من كل 100 شابة، مقارنة بـ 14 شاباً من كل 100 شاب من الذكور.

إلا أن العدوان الإسرائيلي ألقى بظلاله الثقيلة على قطاع التعليم، حيث استشهد، منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 وحتى السابع من تموز/يوليو 2026 من الطلبة الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، 1,422 طالباً وطالبة، بواقع 1,383 طالباً وطالبة في قطاع غزة، و39 طالباً وطالبة في الضفة. فيما بلغ عدد الجرحى من الطلبة الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين 3,350 جريحاً وجريحة بواقع 3,067 جريحاً وجريحة في قطاع غزة، و283 جريحاً وجريحة في الضفة. كما تم اعتقال ما يزيد على 492 طالباً وطالبة ملتحقين في جامعات الضفة.

**تمكين الشباب أساس التنمية وإعادة البناء**

وتشير البيانات إلى انخفاض نسبة الشباب (15–29 سنة) غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب (NEET) في الضفة من 39.4 ٪ العام 2024 إلى ٪37.1 العام 2025. وعلى الرغم من هذا التحسن، لا تزال الشابات أكثر عرضة للبقاء خارج العمل أو التعليم أو التدريب، حيث بلغت النسبة ٪44.6 مقارنة بـ ٪29.9 بين الذكور. كما انخفضت النسبة بين الذكور من ٪32.6 إلى ٪29.9، وبين الإناث من ٪46.5 إلى ٪44.6 خلال الفترة نفسها.

وتشير هذه النتائج إلى أن أكثر من ثلث الشباب في الضفة ما زالوا خارج العمل أو التعليم أو التدريب، الأمر الذي يستدعي توسيع برامج التدريب المهني والتقني، وتعزيز المهارات الرقمية، وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، وتوفير بيئة داعمة للابتكار وريادة الأعمال، بما يمكّن الشباب من الإسهام بفاعلية في التنمية وإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني.

**تطلعات مشتركة رغم اختلاف الظروف**

وقال «الإحصاء» إن الشباب الفلسطيني يمثل رأس المال البشري الأهم، فهم يشكلون أكثر من خمس المجتمع، ويتمتعون بمستويات تعليمية جيدة، وقدرات كبيرة على الصمود والابتكار والإبداع، إلا أن استمرار العدوان، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع الفرص الاقتصادية، واستهداف قطاع التعليم، تشكل جميعها تحديات حقيقية أمام تحقيق تطلعاتهم.

وتابع: على الرغم من اختلاف السياق الفلسطيني عن كثير من دول العالم، فإن تطلعات الشباب الفلسطيني تظل متوافقة مع تطلعات شباب العالم، والمتمثلة في العيش بكرامة، والحصول على فرص متكافئة، والمشاركة الفاعلة في المجتمع، والوصول إلى عمل لائق، وتعليم جيد، ومستقبل أكثر استدامة.

وأكد «الإحصاء»، أن الاستثمار في الشباب، وحماية حقوقهم، وتعزيز صمودهم، وتمكينهم اقتصادياً واجتماعياً، يمثل استثماراً في مستقبل فلسطين، ويعد شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة، وبناء مجتمع أكثر قدرة على التعافي والازدهار.